

بعد تعذر انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة

العسوسى: مقاضاة «الخطوط الوطنية» لمماطلتها في دفع تعويضات المسافرين وموظفيها المسرحين

وكذلك ما تبعه من أبناء حول نية الشركة استئناف عملياتها من خلال تشغيل بعض الخطوط وتعويز المسافرين وسداد مخصصات نهاية الخدمة للموظفين المسرحين. وأوضح أن إدارة الشركة بعد شهرين من قرارها يبدو أنها الآن تاملت عبر بياناتها الصحافية الأخيرة وتحاول خلط الأوراق والتلمس من التزاماتها تجاه عمالها وموظفيها، فبعدما أعلنت سابقاً أن قرار الإيقاف صدر عن مجلس إدارة الشركة مع التزام إدارة الشركة بتعويضات جميع المتضررين من القرار تحت مظلة الإدارة العامة للطيران المدني، عادت إدارة الشركة وبيئت ناجمة عن قرار إدارة الشركة. وأشار وكيل المتضررين من شركة الخطوط الوطنية الكويتية المحامي بسام العسوسى إلى أن موكله فضلاً سابقاً حل هذه المسألة مع إدارة الشركة بشكل ودي تقديراً منهم لأن قرار الإيقاف جاء بشكل مفاجئ ولعدم وضوح مستقبل الشركة،

رحلات الشركة ومن بين هؤلاء من دفع مبالغ إضافية بعد تغيير حجوزات الفنادق ومواعيد الطيران. وقال المحامي بسام العسوسى في تصريح صحفي أن قرار مقاضاة الشركة جاء بعد مماطلة إدارة الشركة في دفع الالتزامات المستحقة عليها، وظهور بوادر أزمة ثقة بين المساهمين وإدارة الشركة، مما سينعكس سلباً على العلاقة بينهما وبالتالي على أي إجراء أو توجه مستقبلي، وبدا ذلك واضحاً من خلال عدم احتمال نصاب الجمعية العمومية العادية وغير العادية التي دعت إليها إدارة الشركة يوم الأربعاء الموافق 2011/5/11، وبالتالي تأجيل عقد الاجتماع مدة أسبوعين.

وبين أن موكله هم مجموعة من عملاء الشركة الذين اشتروا تذاكر وسددوا قيمتها دون أن يستفيدوا منها، وآخرون علقوا بطائرات أجنبية بعد إيقاف



المحامي بسام العسوسى

خير، وأن يقف حكما الكوييت سدا وحاظاً لهذا الوضع المزري الذي نعيشه، والذي يدمر كل ما بناهنا، ويضيع مواردنا المالية والثروة النفطية والفرص التاريخية التي نعيشها هذه الأيام.

لا أعرف لماذا لا توجد لدينا خطة قوى عاملة، هل هو بسبب فساد الأجهزة المعنية، أو هو الوم الذي نتخذه أن مثل هذه الخطط تلتزمنا بما لا نستطيع إنجازه، وكما وصف أحد القادة الإداريين في الحكومة عندما سلمته دراسة خطة قوى عاملة، فقال لي بالحرف الواحد هذا خط أحمر. ومنذ ذلك الوقت وأنا أحاول أفكر في الأسباب لماذا خط أحمر، ولم أجد سوى إجابة واحدة وهي التخلف الإداري وغياب المهنية وسيطرة من لا يستطيع أن يعمل من خلال الخطط والإستراتيجيات على مجريات الأمور، بل من لا يفهم معنى خطة أو إستراتيجية لذلك يخافها ويخشاها، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وتؤدي غياب خطط القوى العاملة إلى عدم قدرة المؤسسات التعليمية على تخطيط التعليم والتركيز على احتياجات الاقتصاد، كما إن التعيين العشوائي يسبب التضخم في الميزانية وباب الأجر، ويؤدي إلى ضعف الإنتاجية وهذا فعلاً ما نعاناه.

أزمة البطالة..

المشاكل والحلول (2-3)

المشاكل والحلول (2-3)

أقسام المهنة	العسوسى
المهن العلمية والفنية	104346
المدرسون	41978
الأعمال الكتابية	87521
أعمال البيع	116985
الخدمات	101650
الزراعة والصيد	31224
عمال الإنتاج والتغل	665603

المصدر: الملامح الأساسية للوقاية في القطاع الخاص 2008 - أمانة التخطيط

الجدول يتضح أن هناك أعمالاً يمكن أن تغطي من العمالة الكويتية في القطاع الخاص مثل المهن الكتابية والبيعية والمديرين. وكما أوضحنا في جدول سابق أن القطاع العائلي والقطاع المشترك الذي يوظف أكثر من نصف مليون عامل أجنبي يوظف 100 موظف كويتي، وهذا الخلل يدل على سوء الإدارة وهذه الإحصائيات توضح أن معدل البطالة عال جداً هذا إذا ما تم قياس الإنتاجية في قطاع الحكومة ومعرفة حجم البطالة الفعلية، فنرى أن هناك سوء إدارة وفساداً في قطاع العمالة بحاجة إلى الإصلاح.

أسباب الخلل:

1- تضييع بوصلة الأولويات: للأسف تعيش في الكويت منذ فترة غير قصيرة في تضييع بوصلة الأولويات، فالتأثير السياسي واستجابات الخصومة السياسية، ومحاربة النجاح والحسد صفات ما زالت تصف الحالة السياسية للوضع فيما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فهناك موجة كبيرة جداً من استجابات الخصومة السياسية تعطل العمل وتضييع الأولويات والأسف لا نجد حلاً لها، وموضوع البطالة هو أحد الأولويات الضائعة في ظل هذه الخصومة السياسية والحرب السياسية الأهلية والتي نرجو أن تنتهي على

جدول يوضح نسب العمالة المتوزنة من مجلس الوزراء

النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية للعملة الوطنية المطلوبة في كل نشاط اقتصادي
الزراعة والصيد والرعي	1/5
مناجم ومناجم	3/5
الصناعات التحويلية	1/5
البتروكيماويات والتكرير	8/8
التشييد والبناء	1/10
التجارة والطعام والفنادق	2/10
النقل والتخزين	2/5
شركات الاتصالات	3/5
البنوك	39/5
المؤسسات المالية	5/5
التأمين	9/5
خدمات اجتماعية	2/5

نسب العمالة الأجنبية من إجمالي القوى العاملة في الكويت

الوظائف والمهن	نسبة الكويتيين
رجال القانون	19%
مديرو الأعمال	11%
الأخصائيين في الاقتصاد	24%
مشغلو التلفون ومن في حكمهم	9%
ماسكو الدفاتر والصرافون ومن في حكمهم	10%

وتنص المادة (5) من القرار الوزاري رقم 2002/904 على الجهات غير الحكومية والتي لا تلتزم بتطبيق النسبة غرامة 500 دينار لكل تصريح عمل زائد على العمالة الوطنية المقررة.

والسؤال المهم لماذا لا تطبق هذه النسب بالرغم من تواضعها الشديد ومن المسؤول عن ذلك؟ وعلى من تقع مسؤولية تضييع الوظائف على الكويتيين في القطاع الخاص، ولماذا لا تستفيد خزينة الدولة من الغرامات؟ أسئلة بحاجة إلى إجابة والأجوبة لا تتعدى بلا شك عن الفساد الإداري في المنظمات الحكومية المشغولة عن التطبيق.!

فساد وزارة الشؤون:

وزارة الشؤون هي المسؤولة عن تطبيق قانون العمالة، وقرارات مجلس الوزراء في العمالة، ولكن للأسف الشديد فإن هذه الوزارة هي السبب الذي نعيشه والخلل الهيكلي في قطاع العمالة للأسباب التالية:

- عدم تطبيق نسب العمالة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء، وعدم تحصيل الغرامات على الشركات المخالفة.
- إفراق السوق الكويتية بالعمالة الهامشية وغيرها من دون رقابة بالرغم من وضوح الأرقام أمام المسؤولين ووجود شركات صغيرة وكبيرة تتاجر أمام عمالها، وقول المسؤولين في الوزارة «عطونا أسماء» هذا كلام مأخوذ خيرة للإحصائيات والأرقام واضحة

«الغرفة» تستضيف محاضرة «حاضنات الأعمال»

تستضيف غرفة تجارة وصناعة الكويت غداً محاضرة حول تطوير حاضنات الأعمال لإدارة مستحدثة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستحاضر فيها الأستاذة بجامعة الكويت د.هنادي المباركي ومن الخبراء الضيوف كل من نائب الرئيس التنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع بالإمارات العربية المتحدة د.إبراهيم المنصوري، والباحث الاستراتيجي بمدينة قطر

السلة الاقتصادية



qualitykw60@hotmail.com
د. وليد عبد الوهاب الحداد

أزمة البطالة..

المشاكل والحلول (2-3)

المشاكل والحلول (2-3)

أقسام المهنة	العسوسى
المهن العلمية والفنية	104346
المدرسون	41978
الأعمال الكتابية	87521
أعمال البيع	116985
الخدمات	101650
الزراعة والصيد	31224
عمال الإنتاج والتغل	665603

المصدر: الملامح الأساسية للوقاية في القطاع الخاص 2008 - أمانة التخطيط

الجدول يتضح أن هناك أعمالاً يمكن أن تغطي من العمالة الكويتية في القطاع الخاص مثل المهن الكتابية والبيعية والمديرين. وكما أوضحنا في جدول سابق أن القطاع العائلي والقطاع المشترك الذي يوظف أكثر من نصف مليون عامل أجنبي يوظف 100 موظف كويتي، وهذا الخلل يدل على سوء الإدارة وهذه الإحصائيات توضح أن معدل البطالة عال جداً هذا إذا ما تم قياس الإنتاجية في قطاع الحكومة ومعرفة حجم البطالة الفعلية، فنرى أن هناك سوء إدارة وفساداً في قطاع العمالة بحاجة إلى الإصلاح.

أسباب الخلل:

1- تضييع بوصلة الأولويات: للأسف تعيش في الكويت منذ فترة غير قصيرة في تضييع بوصلة الأولويات، فالتأثير السياسي واستجابات الخصومة السياسية، ومحاربة النجاح والحسد صفات ما زالت تصف الحالة السياسية للوضع فيما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فهناك موجة كبيرة جداً من استجابات الخصومة السياسية تعطل العمل وتضييع الأولويات والأسف لا نجد حلاً لها، وموضوع البطالة هو أحد الأولويات الضائعة في ظل هذه الخصومة السياسية والحرب السياسية الأهلية والتي نرجو أن تنتهي على

جدول يوضح نسب العمالة المتوزنة من مجلس الوزراء

النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية للعملة الوطنية المطلوبة في كل نشاط اقتصادي
الزراعة والصيد والرعي	1/5
مناجم ومناجم	3/5
الصناعات التحويلية	1/5
البتروكيماويات والتكرير	8/8
التشييد والبناء	1/10
التجارة والطعام والفنادق	2/10
النقل والتخزين	2/5
شركات الاتصالات	3/5
البنوك	39/5
المؤسسات المالية	5/5
التأمين	9/5
خدمات اجتماعية	2/5

نسب العمالة الأجنبية من إجمالي القوى العاملة في الكويت

الوظائف والمهن	نسبة الكويتيين
رجال القانون	19%
مديرو الأعمال	11%
الأخصائيين في الاقتصاد	24%
مشغلو التلفون ومن في حكمهم	9%
ماسكو الدفاتر والصرافون ومن في حكمهم	10%

وتنص المادة (5) من القرار الوزاري رقم 2002/904 على الجهات غير الحكومية والتي لا تلتزم بتطبيق النسبة غرامة 500 دينار لكل تصريح عمل زائد على العمالة الوطنية المقررة.

والسؤال المهم لماذا لا تطبق هذه النسب بالرغم من تواضعها الشديد ومن المسؤول عن ذلك؟ وعلى من تقع مسؤولية تضييع الوظائف على الكويتيين في القطاع الخاص، ولماذا لا تستفيد خزينة الدولة من الغرامات؟ أسئلة بحاجة إلى إجابة والأجوبة لا تتعدى بلا شك عن الفساد الإداري في المنظمات الحكومية المشغولة عن التطبيق.!

فساد وزارة الشؤون:

وزارة الشؤون هي المسؤولة عن تطبيق قانون العمالة، وقرارات مجلس الوزراء في العمالة، ولكن للأسف الشديد فإن هذه الوزارة هي السبب الذي نعيشه والخلل الهيكلي في قطاع العمالة للأسباب التالية:

- عدم تطبيق نسب العمالة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء، وعدم تحصيل الغرامات على الشركات المخالفة.
- إفراق السوق الكويتية بالعمالة الهامشية وغيرها من دون رقابة بالرغم من وضوح الأرقام أمام المسؤولين ووجود شركات صغيرة وكبيرة تتاجر أمام عمالها، وقول المسؤولين في الوزارة «عطونا أسماء» هذا كلام مأخوذ خيرة للإحصائيات والأرقام واضحة

«الغرفة» تستضيف محاضرة «حاضنات الأعمال»

تستضيف غرفة تجارة وصناعة الكويت غداً محاضرة حول تطوير حاضنات الأعمال لإدارة مستحدثة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستحاضر فيها الأستاذة بجامعة الكويت د.هنادي المباركي ومن الخبراء الضيوف كل من نائب الرئيس التنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع بالإمارات العربية المتحدة د.إبراهيم المنصوري، والباحث الاستراتيجي بمدينة قطر

وكذلك ما تبعه من أبناء حول نية الشركة استئناف عملياتها من خلال تشغيل بعض الخطوط وتعويز المسافرين وسداد مخصصات نهاية الخدمة للموظفين المسرحين. وأوضح أن إدارة الشركة بعد شهرين من قرارها يبدو أنها الآن تاملت عبر بياناتها الصحافية الأخيرة وتحاول خلط الأوراق والتلمس من التزاماتها تجاه عمالها وموظفيها، فبعدما أعلنت سابقاً أن قرار الإيقاف صدر عن مجلس إدارة الشركة مع التزام إدارة الشركة بتعويضات جميع المتضررين من القرار تحت مظلة الإدارة العامة للطيران المدني، عادت إدارة الشركة وبيئت ناجمة عن قرار إدارة الشركة. وأشار وكيل المتضررين من شركة الخطوط الوطنية الكويتية المحامي بسام العسوسى إلى أن موكله فضلاً سابقاً حل هذه المسألة مع إدارة الشركة بشكل ودي تقديراً منهم لأن قرار الإيقاف جاء بشكل مفاجئ ولعدم وضوح مستقبل الشركة،

رحلات الشركة ومن بين هؤلاء من دفع مبالغ إضافية بعد تغيير حجوزات الفنادق ومواعيد الطيران. وقال المحامي بسام العسوسى في تصريح صحفي أن قرار مقاضاة الشركة جاء بعد مماطلة إدارة الشركة في دفع الالتزامات المستحقة عليها، وظهور بوادر أزمة ثقة بين المساهمين وإدارة الشركة، مما سينعكس سلباً على العلاقة بينهما وبالتالي على أي إجراء أو توجه مستقبلي، وبدا ذلك واضحاً من خلال عدم احتمال نصاب الجمعية العمومية العادية وغير العادية التي دعت إليها إدارة الشركة يوم الأربعاء الموافق 2011/5/11، وبالتالي تأجيل عقد الاجتماع مدة أسبوعين.



المحامي بسام العسوسى

خير، وأن يقف حكما الكوييت سدا وحاظاً لهذا الوضع المزري الذي نعيشه، والذي يدمر كل ما بناهنا، ويضيع مواردنا المالية والثروة النفطية والفرص التاريخية التي نعيشها هذه الأيام.

لا أعرف لماذا لا توجد لدينا خطة قوى عاملة، هل هو بسبب فساد الأجهزة المعنية، أو هو الوم الذي نتخذه أن مثل هذه الخطط تلتزمنا بما لا نستطيع إنجازه، وكما وصف أحد القادة الإداريين في الحكومة عندما سلمته دراسة خطة قوى عاملة، فقال لي بالحرف الواحد هذا خط أحمر. ومنذ ذلك الوقت وأنا أحاول أفكر في الأسباب لماذا خط أحمر، ولم أجد سوى إجابة واحدة وهي التخلف الإداري وغياب المهنية وسيطرة من لا يستطيع أن يعمل من خلال الخطط والإستراتيجيات على مجريات الأمور، بل من لا يفهم معنى خطة أو إستراتيجية لذلك يخافها ويخشاها، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وتؤدي غياب خطط القوى العاملة إلى عدم قدرة المؤسسات التعليمية على تخطيط التعليم والتركيز على احتياجات الاقتصاد، كما إن التعيين العشوائي يسبب التضخم في الميزانية وباب الأجر، ويؤدي إلى ضعف الإنتاجية وهذا فعلاً ما نعاناه.

أزمة البطالة..

المشاكل والحلول (2-3)

المشاكل والحلول (2-3)

أقسام المهنة	العسوسى
المهن العلمية والفنية	104346
المدرسون	41978
الأعمال الكتابية	87521
أعمال البيع	116985
الخدمات	101650
الزراعة والصيد	31224
عمال الإنتاج والتغل	665603

المصدر: الملامح الأساسية للوقاية في القطاع الخاص 2008 - أمانة التخطيط

الجدول يتضح أن هناك أعمالاً يمكن أن تغطي من العمالة الكويتية في القطاع الخاص مثل المهن الكتابية والبيعية والمديرين. وكما أوضحنا في جدول سابق أن القطاع العائلي والقطاع المشترك الذي يوظف أكثر من نصف مليون عامل أجنبي يوظف 100 موظف كويتي، وهذا الخلل يدل على سوء الإدارة وهذه الإحصائيات توضح أن معدل البطالة عال جداً هذا إذا ما تم قياس الإنتاجية في قطاع الحكومة ومعرفة حجم البطالة الفعلية، فنرى أن هناك سوء إدارة وفساداً في قطاع العمالة بحاجة إلى الإصلاح.

أسباب الخلل:

1- تضييع بوصلة الأولويات: للأسف تعيش في الكويت منذ فترة غير قصيرة في تضييع بوصلة الأولويات، فالتأثير السياسي واستجابات الخصومة السياسية، ومحاربة النجاح والحسد صفات ما زالت تصف الحالة السياسية للوضع فيما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فهناك موجة كبيرة جداً من استجابات الخصومة السياسية تعطل العمل وتضييع الأولويات والأسف لا نجد حلاً لها، وموضوع البطالة هو أحد الأولويات الضائعة في ظل هذه الخصومة السياسية والحرب السياسية الأهلية والتي نرجو أن تنتهي على

جدول يوضح نسب العمالة المتوزنة من مجلس الوزراء

النشاط الاقتصادي	النسبة المئوية للعملة الوطنية المطلوبة في كل نشاط اقتصادي
الزراعة والصيد والرعي	1/5
مناجم ومناجم	3/5
الصناعات التحويلية	1/5
البتروكيماويات والتكرير	8/8
التشييد والبناء	1/10
التجارة والطعام والفنادق	2/10
النقل والتخزين	2/5
شركات الاتصالات	3/5
البنوك	39/5
المؤسسات المالية	5/5
التأمين	9/5
خدمات اجتماعية	2/5

نسب العمالة الأجنبية من إجمالي القوى العاملة في الكويت

الوظائف والمهن	نسبة الكويتيين
رجال القانون	19%
مديرو الأعمال	11%
الأخصائيين في الاقتصاد	24%
مشغلو التلفون ومن في حكمهم	9%
ماسكو الدفاتر والصرافون ومن في حكمهم	10%

وتنص المادة (5) من القرار الوزاري رقم 2002/904 على الجهات غير الحكومية والتي لا تلتزم بتطبيق النسبة غرامة 500 دينار لكل تصريح عمل زائد على العمالة الوطنية المقررة.

والسؤال المهم لماذا لا تطبق هذه النسب بالرغم من تواضعها الشديد ومن المسؤول عن ذلك؟ وعلى من تقع مسؤولية تضييع الوظائف على الكويتيين في القطاع الخاص، ولماذا لا تستفيد خزينة الدولة من الغرامات؟ أسئلة بحاجة إلى إجابة والأجوبة لا تتعدى بلا شك عن الفساد الإداري في المنظمات الحكومية المشغولة عن التطبيق.!

فساد وزارة الشؤون:

وزارة الشؤون هي المسؤولة عن تطبيق قانون العمالة، وقرارات مجلس الوزراء في العمالة، ولكن للأسف الشديد فإن هذه الوزارة هي السبب الذي نعيشه والخلل الهيكلي في قطاع العمالة للأسباب التالية:

- عدم تطبيق نسب العمالة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء، وعدم تحصيل الغرامات على الشركات المخالفة.
- إفراق السوق الكويتية بالعمالة الهامشية وغيرها من دون رقابة بالرغم من وضوح الأرقام أمام المسؤولين ووجود شركات صغيرة وكبيرة تتاجر أمام عمالها، وقول المسؤولين في الوزارة «عطونا أسماء» هذا كلام مأخوذ خيرة للإحصائيات والأرقام واضحة

«الغرفة» تستضيف محاضرة «حاضنات الأعمال»

تستضيف غرفة تجارة وصناعة الكويت غداً محاضرة حول تطوير حاضنات الأعمال لإدارة مستحدثة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستحاضر فيها الأستاذة بجامعة الكويت د.هنادي المباركي ومن الخبراء الضيوف كل من نائب الرئيس التنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع بالإمارات العربية المتحدة د.إبراهيم المنصوري، والباحث الاستراتيجي بمدينة قطر

العلي: الوثيقة تضمن مزايا تأمينية في حالات الوفاة والعجز الكلي الدائم ونفقات الجنائز

«وثاق» توقع وثيقة صندوق التكافل الجماعي

مع الجالية السودانية لمن لم تتجاوز أعمارهم 75 عاماً

السودانية المشتركة وذلك وفق شروط وأحكام الوثيقة المبرمة، مشيراً إلى أنها تتضمن الوفاة الطبيعية، والوفاة بحادث، حيث يتم دفع مبلغ 5 آلاف دينار، سواء كانت الوفاة طبيعية، أو وفاة ناتجة عن حادث، كما يتم دفع 5 آلاف دينار، عن العجز الكلي الدائم الناتج عن الحادث، في حالات إصابة المشترك بعجز كلي ودائم، بالإضافة إلى نفقات نقل الجثمان، حيث يتم دفع مبلغ 500 دينار في حالات الوفاة. ومثل «وثاق» في تلك الاتفاقية، المدير العام للشركة، ماجد يوسف العلي، ومن الطرف الآخر رئيس الجالية السودانية في الكويت محمد ياسين عبدالعال، ورئيس جمعية التكافل الاجتماعية الفاتح يوسف العبيد، كما حضر التوقيع كل من عبد الحليم محمد أحمد وجيدر بلكر العنجرى وأسامة عبدالهادي عوض الكريم من مجلس الجالية السودانية، وكل من الصادق الطوالي، وأمين طحان، وناصر عبد العاطي، من شركة وثاق للتأمين التكافلي.



جانب من توقيع الاتفاقية

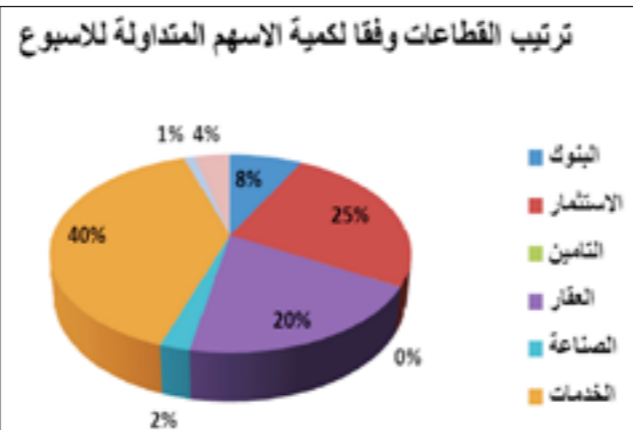
إطار شرعي. وعن قيمة اشتراك التأمين، في الوثيقة، بين العلي، أن المشترك يلتزم بدفع قسط سنوي رمزي، يشمل جميع تغطيات صندوق التكافل الجماعي للجالية

في هذه الوثيقة، يعتبر مشتركا بالصدوق على أساس تكافلي، حيث تكون شركة «وثاق» مديراً لنظام التأمين، وتقوم باستثمار اشتراكات التأمين كليا أو جزئياً، على أساس عقد المضاربة في

أعلنت شركة «وثاق للتأمين التكافلي» عن توقيعها عقد اتفاق وثيقة صندوق التكافل الجماعي للجالية السودانية، مع جمعية التكافل الاجتماعية في الكويت، باعتبارها الجهة الممثلة للمشتريين من أبناء الجالية السودانية، تقوم بموجها الشركة، بتغطية المشتركين، الذين لم تتجاوز أعمارهم 75 عاماً، وسداد ميزات التكافل، وذلك عند تحقق أي من أخطار الوفاة، أو العجز الكلي الدائم.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام لشركة وثاق للتأمين التكافلي، ماجد يوسف العلي، في تصريح صحفي، إن هذه الاتفاقية، تندرج ضمن إستراتيجية الشركة، في اتباعها لسياسات تنافسية كليات عملية، تهدف إلى الحفاظ على حصتها السوقية، من خلال تقديم المنتجات الجديدة لعملائها، والسعي الدائم لتلبية احتياجاتهم، في إطار اجتماعي تكافلي، وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وأوضح العلي، أن المشترك

«الأولى للوساطة»: السوق يتجه للأصول مرتفعة العوائد



واضحة أكثر في قطاع شركات الاستثمار، حيث بدأ التماسك في اسهم بعض الجامعات الكبرى، فيما أصابت عمليات البيع المكثف العديد من الأسهم. وبيئت «الأولى للوساطة» أنه كان لقرار بنك الكويت المركزي أخيراً بزيادة سقف الإقراض للبنوك وزيادة مصادر التمويل لدى البنوك تداعيات إيجابية على السوق، حيث يعتقد البعض أن من شأن قرار هكذا أن يرفع مستويات السيولة.

قالت شركة الأولى للوساطة المالية في تقريرها الأسبوعي، إن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية استمرت خلال تداولات الأسبوع الماضي على تباين وتذبذب، بعد أن دفع تباين النتائج المالية المعلقة حتى الآن بين الربح والخسارة، وحالة التصعيد السياسي من قبل مجلس الأمة تجاه الحكومة الجديدة إلى إضعاف شهية المستثمرين بشأن ضخ المزيد من الأموال. وبيئت «الأولى للوساطة» أن بناء المراكز الاستثمارية خلال الأسبوع الماضي كان مدفوعاً تجاه الاستثمار في الأصول مرتفعة العوائد التي تمثل ملاذاً آمناً نسبياً للمستثمرين بشكل كبير، وتحديداً في هذه المرحلة، التي تتميز بتباين النظرة في أداء الوحدات المدرجة. وباعتبار أن البنوك جاءت في مقدمة قطار الإعلانات الفصلية، والأعلى من حيث معدلات الربحية، جاء التركيز على أسهمها في بعض الجلسات الطبيعية، خصوصاً في ظل تراجع الخيارات الاستثمارية المطروحة التي يمكن من خلالها تحقيق الربحية. ولذلك كان من الواضح أن اسهم المصارف بدت متماسكة إلى حد كبير خلال تداولات الأسبوع الماضي وغلب على بعضها طابع الشراء، الذي كان واضحاً على سهمي بنكي «الدولي» والخليج».

وأشارت «الأولى للوساطة» إلى أن تركيز المستثمرين لم يقتصر فقط على أسهم البنوك بل اتسع ليشمل كتلة الأسهم الرخيصة المطلوبة لبداء المشروعات والمتوسطة، وتحوي على شبكة متكاملة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال وتدار من خلال إدارة متخصصة توفر الدعم اللازم لزيادة فرص النجاح لهذه المشروعات.

لعلوم التكنولوجيا د.لميسو ريسيو. تجدر الإشارة إلى أن حاضنات الأعمال تعتبر بمثابة منظومة عمل متكاملة توفر كل الإمكانيات المطلوبة لبداء المشروعات والمتوسطة، وتحوي على شبكة متكاملة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال وتدار من خلال إدارة متخصصة توفر الدعم اللازم لزيادة فرص النجاح لهذه المشروعات.

تستضيف غرفة تجارة وصناعة الكويت غداً محاضرة حول تطوير حاضنات الأعمال لإدارة مستحدثة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستحاضر فيها الأستاذة بجامعة الكويت د.هنادي المباركي ومن الخبراء الضيوف كل من نائب الرئيس التنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع بالإمارات العربية المتحدة د.إبراهيم المنصوري، والباحث الاستراتيجي بمدينة قطر

تستضيف غرفة تجارة وصناعة الكويت غداً محاضرة حول تطوير حاضنات الأعمال لإدارة مستحدثة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستحاضر فيها الأستاذة بجامعة الكويت د.هنادي المباركي ومن الخبراء الضيوف كل من نائب الرئيس التنفيذي لصندوق خليفة لتطوير المشاريع بالإمارات العربية المتحدة د.إبراهيم المنصوري، والباحث الاستراتيجي بمدينة قطر